

التطورات المالية

نظرة عامة

شهد الوضع المالي لمعظم الدول العربية تحسناً في عام 2010 بعد أن تسببت الأزمة المالية العالمية في تراجعها بشكل كبير في عام 2009. ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى زيادة الإيرادات النفطية العربية بعد ارتفاع أسعار النفط الخام في ضوء بداية تعافي الاقتصاد العالمي من تبعات الأزمة المالية العالمية.

فقد نمت الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة 18.9 في المائة في عام 2010 لتبلغ 712.1 مليار دولار. وقد ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 29.9 في المائة، والإيرادات الضريبية بنحو 1.5 في المائة، في حين تراجعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 9.3 في المائة، والدخل من الاستثمار بحوالي 6.8 في المائة. أما في جانب الإنفاق، فقد ارتفع الإنفاق العام بنسبة 2.7 في المائة في عام 2010 ليبلغ نحو 691.6 مليار دولار. وقد ازداد الإنفاق الجاري بنسبة 4.5 في المائة، في حين تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 1.3 في المائة وتراجع أيضاً صافي الإقراض الحكومي بنسبة 11.4 في المائة.

وتمخض عن التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة تحول العجز المالي الكلي للدول العربية كمجموعة الذي بلغ 74 مليار دولار في عام 2009 إلى فائض مالي كلي بمقدار 20.6 مليار دولار في عام 2010. نجم أساساً عن الفوائض التي سجلتها الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط الخام والغاز الطبيعي. وقد بلغت نسبة الفائض المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة واحد في المائة في عام 2010. أما بالنسبة للدول فرادى، فما زالت بعض الدول العربية تعاني من عجز مالي جاري في مالياها العامة. كما أن العديد من الدول العربية شهد تراجعاً في العجز المالي الكلي في عام 2010. في حين تفاقم هذا العجز في بعض الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة.

وعلى صعيد المديونية العامة الداخلية، فقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الداخلي للدول العربية كمجموعة بنسبة 8.8 في المائة في عام 2010 ليبلغ 306.1 مليار دولار في الدول المتوفرة بيانات بشأنها. وعلى الرغم من ذلك، فقد تراجعت نسبة المديونية الداخلية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 34 في المائة في عام 2009 إلى 33.3 في المائة في عام 2010.

الإيرادات العامة والمنح

نما إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدولة العربية كمجموعة من حوالي 599 مليار دولار في عام 2009 إلى نحو 712 مليار دولار في عام 2010، أي بارتفاع بلغت نسبته 18.9 في المائة. ويرجع السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى نمو الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي بعد ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية في عام 2010. وكانت تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية قد أدت إلى تراجع حاد في الإيرادات العامة والمنح بنسبة بلغت 31.7 في المائة في عام 2009. وعلى الرغم من التحسن الكبير فيها في عام 2010، إلا أن مستوى الإيرادات العامة والمنح ما يزال دون المستوى القياسي الذي سجله في عام 2008 والذي بلغ نحو 877.9 مليار دولار. أما نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، فقد ارتفعت من 34.4 في المائة في عام 2009 إلى 35.1 في المائة في عام 2010، غير أنها ظلت دون المستويات المحققة قبل ظهور الأزمة المالية العالمية والذي بلغ أقصاها نحو 44 في المائة في عام 2008، الملحق (1/6) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2009 و 2010

| النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%) | | هيكل الإيرادات (%) | | الإيرادات الحكومية | | | |
|---------------------------------------|------|--------------------|-------|--------------------|----------------------|-------|--------------------------------|
| 2010* | 2009 | 2010* | 2009 | نسبة التغير (%) | القيمة (مليار دولار) | | |
| | | | | | 2010* | 2009 | |
| 25.0 | 22.2 | 70.6 | 64.6 | 29.9 | 502.6 | 386.9 | الإيرادات النفطية |
| 7.0 | 8.0 | 19.9 | 23.3 | 1.5 | 141.7 | 139.6 | الإيرادات الضريبية |
| 1.6 | 2.0 | 4.4 | 5.8 | -9.3 | 31.4 | 34.6 | الإيرادات غير الضريبية |
| 1.6 | 2.0 | 4.6 | 5.9 | -6.8 | 32.8 | 35.2 | الدخل من الاستثمار** |
| 35.2 | 34.2 | 99.5 | 99.5 | 18.8 | 708.4 | 596.2 | إجمالي الإيرادات العامة |
| 0.2 | 0.2 | 0.5 | 0.5 | 25.7 | 3.7 | 3.0 | المنح |
| 35.4 | 34.3 | 100.0 | 100.0 | 18.9 | 712.2 | 599.1 | إجمالي الإيرادات العامة والمنح |

* بيانات أولية وتقديرات.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

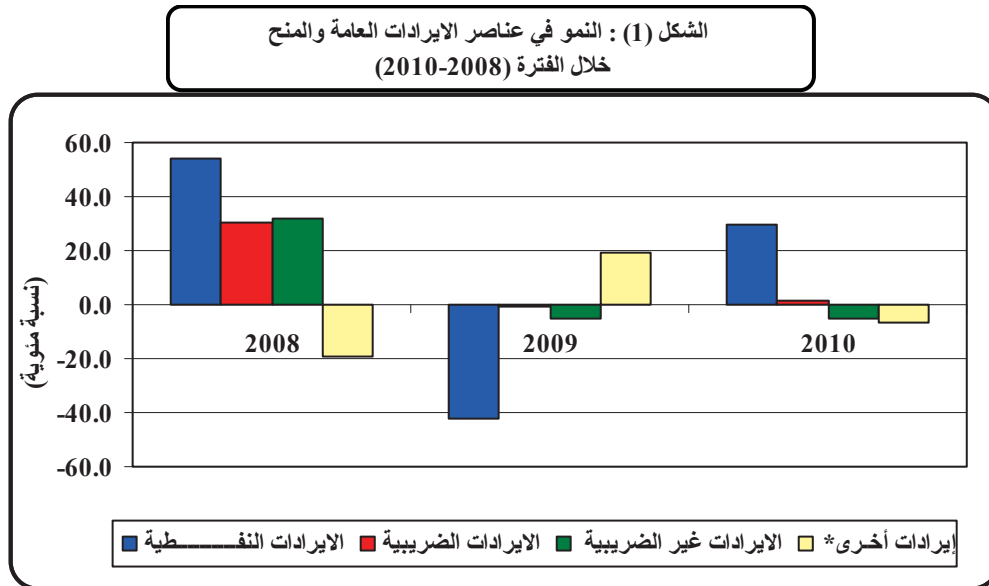
المصادر: الملاحق (1/6)، (2/6)، (3/6) و (4/6).

سجلت الإيرادات النفطية للدول العربية نمواً بلغت نسبته 29.9 في المائة في عام 2010، بعد تراجعها بحوالي 42 في المائة في عام 2009. ويعود ذلك إلى تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية والذي انعكس في ارتفاع كل من الطلب والأسعار على النفط الخام في الأسواق العالمية. كما أدى تحسن وتيرة النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية في عام 2010 إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 1.5 في المائة، أما الإيرادات غير الضريبية فقد انخفضت بنسبة 9.3 في المائة، وكذلك أيضاً الدخل من الاستثمار بنحو 6.8 في المائة في عام 2010 بسبب بقاء العائد على الأصول على الصعيدين العالمي والعربي ضمن مستويات منخفضة. وقد نجم عن هذه التطورات زيادة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح من 64.6 في المائة في عام 2009

إلى 70.6 في المائة في عام 2010. غير أن ذلك أدى إلى تراجع مساهمة عناصر الإيرادات الأخرى في إجمالي الإيرادات العامة والمنح، حيث انخفضت مساهمة الإيرادات الضريبية من 23.3 في المائة إلى 19.9 في المائة، ومساهمة الإيرادات غير الضريبية من 5.8 إلى 4.4 في المائة، ومساهمة الدخل من الاستثمار من 5.9 في المائة إلى 4.6 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وفيما يتعلق بعناصر الإيرادات العامة والمنح منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الإيرادات النفطية من 22.2 في المائة عام 2009 إلى 24.8 في المائة في عام 2010 نتيجة النمو الكبير في هذه الإيرادات. وفي المقابل، فقد تراجعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8 في المائة في عام 2009 إلى 7 في المائة في عام 2010، ونسبة الإيرادات غير الضريبية من 2 في المائة إلى 1.5 في المائة، ونسبة الدخل من الاستثمار من 2.0 في المائة أيضاً إلى 1.6 في المائة خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بالمنح التي يتم تقديمها إلى بعض الدول العربية من قبل جهات دولية وعربية مانحة، فقد ارتفعت من 3.0 مليار دولار في عام 2009 إلى نحو 3.7 مليار دولار في عام 2010⁽¹⁾. وقد بقيت هذه المنح تشكل نسبة طفيفة تبلغ 0.5 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة و المنح في الدول العربية كمجموعة في عام 2010، الشكل (1).

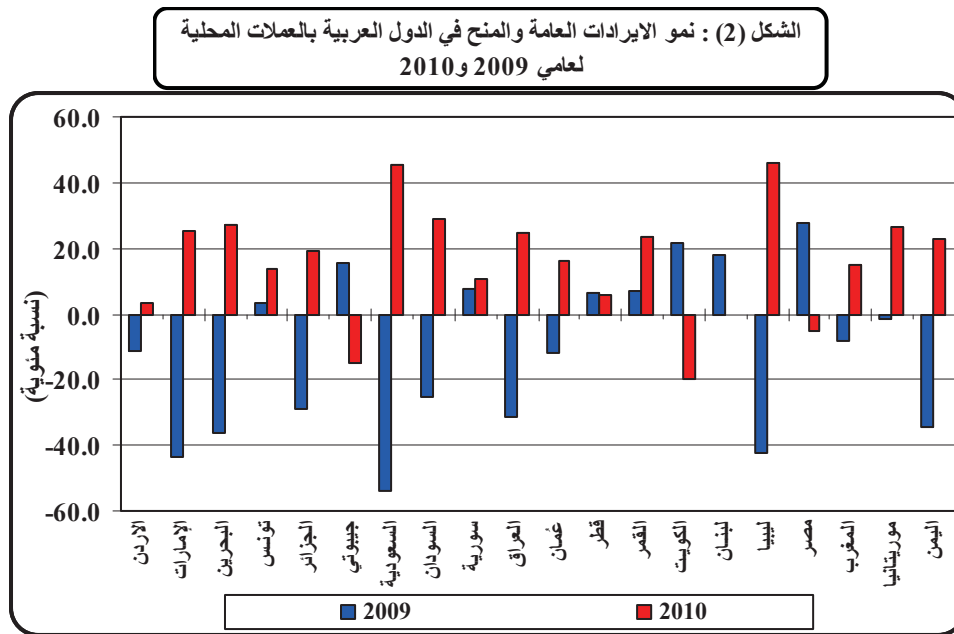


وعلى صعيد التطورات في إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فرادى في عام 2010، فقد تفاوتت معدلات النمو فيها بين الدول العربية بشكل واضح، في حين تراجعت مستويات هذه الإيرادات في بعض منها. وقد سجلت

(1) الدول التي حصلت على منح في عام 2010 هي الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، العراق، القمر، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

معظم الدول العربية المصدرة للنفط زيادة كبيرة في الإيرادات العامة والمنح⁽²⁾، حيث بلغت نسبة النمو في ليبيا 47.2 في المائة وفي السعودية 45.5 في المائة، كما بلغت نسبة النمو في اليمن 32.8 في المائة، وموريتانيا 32.5 في المائة. وقد تحسنت الإيرادات العامة في موريتانيا نتيجة الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية لخام الحديد والنحاس. كما تراوحت نسبة النمو في الإيرادات العامة والمنح في القمر والسودان والبحرين والعراق والإمارات⁽³⁾ بين 29.3 في المائة ونحو 25.5 في المائة، في حين بلغت نسبة النمو في الإيرادات العامة لعمان 16.1 في المائة، وسورية 11.0 في المائة وقطر 5.8 في المائة. أما في المغرب، فقد نمت الإيرادات العامة والمنح بنسبة 19.1 في المائة في عام 2010 في ضوء ارتفاع أسعار خام الفوسفات بنسبة قاربت 24 في المائة حينذاك، وكذلك أسعار منتجاته المتمثلة في حامض الفوسفوريك والأسمدة وجميعها من أهم صادرات المغرب⁽⁴⁾. كما ارتفعت الإيرادات العامة والمنح في تونس بنسبة 13.8 في المائة وفي الأردن بنسبة 3 في المائة.

وفي المقابل، فقد تراجعَت الإيرادات العامة والمنح بنسب متفاوتة في كل من الكويت⁽⁵⁾ وجيبوتي ومصر، حيث تراوح الانخفاض بين 20.4 في المائة وحوالي 5.1 في المائة. ويذكر أن السنة المالية في كل من الكويت ومصر لا تتطابق مع السنة الميلادية، وبالتالي تختلف تأثيرات التغيرات في مكونات العناصر الرئيسية للإيرادات فيها، مثل النفط الخام والغاز الطبيعي، على مستوى إجمالي الإيرادات العامة. كما انخفض مستوى الإيرادات العامة والمنح في لبنان بشكل طفيف، الشكل (2).



المصدر: الملحق (1/6).

(2) يتناول التحليل للدول العربية فرادى التغير في الإيرادات العامة بالعملة المحلية، وليس بالدولار، كما يظهر الملحق (1/6).

(3) تشمل بيانات المالية العامة للإمارات البيانات التجميعية للحكومة الاتحادية لإمارات أبوظبي ودبي والشارقة.

(4) راجع مؤشر Mundi Index www.indexmundi.com كما في 10 يونيو/ حزيران 2011.

(5) السنة المالية في الكويت تبدأ من مطلع أبريل/ نيسان بينما تبدأ في مصر في الأول من يوليو / تموز.

فيما يتعلق بالإيرادات النفطية⁽⁶⁾، نجم عن تعافي أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية في عام 2010، بعد تراجعها بحدّة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بدءاً من سبتمبر 2008، نمو كبير في الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط الخام لتبلغ نحو 502.6 مليار دولار. وقد صب في هذا النمو أيضاً زيادة إنتاج الدول العربية من النفط الخام بنسبة 0.5 في المائة في عام 2010. كما ساهم في النمو الكبير في الإيرادات النفطية ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في معظم الأسواق العالمية في عام 2010 بنسب تراوحت بين 9 في المائة وحوالي 35 في المائة، في حين تراجعت بنسبة 6 في المائة في سوق الاتحاد الأوروبي في العام ذاته. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنسبة 19.6 في المائة في عام 2010، حيث جاء الارتفاع فيها بشكل أساسي من قطر واليمن والجزائر⁽⁷⁾.

وتمثل الإيرادات النفطية الرافد الأساسي للإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، فقد تجاوزت مساهمتها في الإيرادات العامة في كل من العراق والكويت وليبيا والسعودية 90 في المائة في عام 2010، وتراوحت هذه المساهمة بين نحو 82 في المائة وحوالي 76 في المائة في كل من عمان والبحرين والإمارات وبين 66 في المائة وقرابة 61 في المائة في كل من الجزائر واليمن وقطر.

وقد أدت التطورات الإيجابية المختلفة في أسعار وإنتاج كل من النفط والغاز الطبيعي إلى نمو الإيرادات النفطية في معظم الدول العربية فرادى. فقد ارتفعت الإيرادات النفطية في ليبيا بنسبة 56.4 في المائة في عام 2010، وفي السعودية بنسبة 54.3 في المائة، وفي السودان بنسبة 43.7، وفي الإمارات بنسبة 37.4 في المائة، وفي اليمن بنسبة 31.8 في المائة، وفي البحرين بنسبة 31.7 في المائة. ويشار هنا إلى أن صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب ارتفعت كمياتها بنسبة 14.8 في المائة في عام 2010، في حين ارتفع إنتاج ليبيا من النفط الخام بنسبة 0.9 في المائة وسورية بنسبة 3.2 في المائة في العام نفسه. كما ارتفعت الإيرادات النفطية في العراق بنسبة 27.9 في المائة، وفي عمان بنسبة 22.6 في المائة بعد ارتفاع إنتاجها بحوالي 6 في المائة في عام 2010، وهو العام الثالث على التوالي الذي تسجل فيه عمان زيادة في إنتاجها النفطي. كما شهدت مصر ارتفاعاً في إيراداتها النفطية بلغت نسبته 18.2 في المائة في عام 2010 بعد تحسن أسعار النفط الخام في النصف الأول من عام 2010. أما قطر، فقد حققت إيراداتها النفطية طفرة كبيرة في عام 2010 بسبب ارتفاع إنتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة 16.7 في المائة في عام 2009 وبنسبة 43.1 في المائة في عام 2010. وفي المقابل فقد انخفضت قيمة الإيرادات النفطية في الكويت بنسبة بلغت 20.2 في المائة في سنتها المالية، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط الخام حسب التغير ربع السنوي خلال الفترة التي تتوافق مع هذه السنة المالية، الملحق (2/6).

(6) يعني مصطلح "الإيرادات النفطية" في المالية العامة إيرادات النفط والغاز الطبيعي، لكن في أدبيات الطاقة فإن مصطلح البترول يعني النفط والغاز الطبيعي.

(7) www.bp.com Statistical Review of World Energy 2011، كما في 10 يونيو / حزيران 2011.

وعلى صعيد الإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت في الدول العربية كمجموعة من نحو 139.6 مليار دولار في عام 2009 إلى نحو 141.7 مليار دولار في عام 2010. وقد حققت هذه الإيرادات نمواً مطرداً خلال الفترة 2006-2010 باستثناء عام 2009 الذي تراجع فيه بنسبة 0.5 في المائة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على وتيرة النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية. وبلغ معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية خلال تلك الفترة 13.7 في المائة الأمر الذي يعكس تحسن الإدارة الضريبية في الدول العربية، بشكل عام، وتوسع القاعدة الضريبية وزيادة الدخل القومي نتيجة النمو الاقتصادي المرتفع خلال معظم سنوات الفترة. وعلى الرغم من ذلك، فإن مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للدول العربية كمجموعة انخفضت من 17.9 في المائة في عام 2006 إلى 16 في المائة في عام 2008. وقد ارتفعت مساهمتها في الإيرادات العامة إلى 23.3 في المائة في عام 2009، وعادت إلى الانخفاض لتبلغ حوالي 20 في المائة في عام 2010. ويعود ذلك إلى التقلبات في الإيرادات النفطية التي تؤثر على مساهمة الإيرادات الضريبية وغيرها من موارد الخزانة في الإيرادات العامة.

وتشكل الإيرادات الضريبية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فقد بلغت حصة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لهذه المجموعة 63.4 في المائة في عام 2010، في حين بلغت هذه الحصة 8.3 في المائة في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي. أما في مجموعة الدول النفطية الأخرى فقد بلغت حصة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح 12.9 في المائة في عام 2010. ويعود انخفاض حصة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط الخام والغاز الطبيعي إلى اعتمادها، بشكل عام، على الإيرادات النفطية كرافد أساسي للخزانة العامة، وإلى عدم فرض عدة أنواع من الضرائب. وتقتصر الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا إلى حد كبير على ضريبة الدخل على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي وعلى الرسوم الجمركية، حيث لا تفرض حالياً ضريبة القيمة المضافة في هذه الدول، كما لا توجد فيها ضرائب على دخل الأفراد. ويذكر في هذا السياق أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل مستوى الإيرادات الضريبية في هذه الدول منخفضاً.

وفي مجال الأداء الضريبي للدول العربية حسب المجموعات الفرعية، فقد نمت الإيرادات الضريبية فيها بدرجات متفاوتة في عام 2010. ففي مجموعة الدول ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد عاود النمو في الإيرادات الضريبية إلى الارتفاع ليلبلغ 6.1 في المائة في عام 2010، بعد تراجع النمو فيها لهذه المجموعة من نسبة 22.4 في المائة في عام 2008 إلى 4.9 في المائة في عام 2009. وفي دول هذه المجموعة فرادى فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية في موريتانيا بنسبة 30.3 في المائة في عام 2010، وفي السودان بنسبة 21.5 في المائة، وفي سورية بنسبة 18.3 في المائة، وفي جيبوتي بنسبة 17.6 في المائة، وفي لبنان بنسبة 11.2 في المائة، وفي تونس بنسبة 11.0 في المائة. أما في كل من مصر والقمر، فقد نمت الإيرادات الضريبية بنسبة 4.5 في المائة فقط، في حين جاء النمو دون ذلك في

الأردن. وسجلت المغرب انخفاضاً في الإيرادات الضريبية بنسبة 0.6 في المائة في العام ذاته. وقد أثرت جملة من العوامل على التغيرات في الإيرادات الضريبية، يذكر من أهمها الاستمرار في تطبيق بعض السياسات والإجراءات الضريبية التي تم اتخاذها في عام 2009 إزاء تداعيات الأزمة المالية العالمية مثل الإعفاءات على خضوع سلع معينة لضريبة المبيعات، والتخفيضات على ضريبة بيع العقارات، وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الغذائية الرئيسية. كما تأثرت هذه الإيرادات بزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي في معظم دول المجموعة في عام 2010، الملحق (3/6).

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية في مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد سجلت هذه الإيرادات تراجعاً بنسبة 8.0 في المائة في عام 2010 ولكن بأقل من تراجعها بشكل حاد بنسبة 16.7 في المائة في عام 2009 جراء إفرازات الأزمة المالية العالمية. وقد ارتفعت تقديرات الإيرادات الضريبية لمعظم دول هذه المجموعة في عام 2010، في حين تراجعت الإيرادات الضريبية في الكويت بنسبة 19.5 في المائة وفي عمان بنسبة 11.2 في المائة.

أما في مجموعة الدول النفطية الأخرى والتي تضم الجزائر والعراق وليبيا، فقد نمت الإيرادات الضريبية قليلاً وبنسبة 0.7 في المائة في عام 2010 مقارنة بحوالي 15.8 في المائة في عام 2009. وقد أثرت التقلبات الحادة في نمو الإيرادات الضريبية في العراق خلال الفترة 2008-2010 على وتيرة نمو الإيرادات الضريبية للمجموعة ككل. فقد تراجعت الإيرادات الضريبية في العراق بنسبة 26.0 في المائة في عام 2008، ثم تحولت إلى نمو بنسبة 247.2 في المائة في عام 2009. ولكن عاودت الانكماش بنسبة 54.5 في المائة في عام 2010. أما في الجزائر، فقد نمت الإيرادات الضريبية بنسبة 9.6 في المائة في عام 2010، وارتفعت في ليبيا بنسبة 6.8 في المائة في العام نفسه. ويشار إلى أن الإيرادات الضريبية في الجزائر تشكل معظم الإيرادات الضريبية لمجموعة الدول النفطية الأخرى.

وعلى صعيد التطورات في هيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية كمجموعة في عام 2010. فقد ارتفعت الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بنسبة 1.2 في المائة في عام 2010 لتبلغ 25.9 مليار دولار نتيجة زيادة قيمة الواردات في ظل تنامي وتيرة النشاط الاقتصادي. كما ارتفعت قيمة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك بنسبة 3.9 في المائة في عام 2010 لتصل إلى 46.2 مليار دولار، جاءت أيضاً نتيجة للنمو الاقتصادي والإصلاحات في مجال ضريبة القيمة المضافة في بعض الدول العربية. أما الضرائب على الدخل والأرباح، فقد سجلت تراجعاً بلغ 3.4 في المائة في عام 2010، حيث قدرت حصيلتها هذه الضرائب 42.5 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن أرباح الشركات تراجعت بشكل كبير في عام 2009، وبالتالي فقد أثرت على استيفاء الضرائب على هذه الأرباح في عام 2010 وحالت دون نمو هذا العنصر من الإيرادات الضريبية بشكل ملموس. كما ارتفعت حصيلتها الضرائب والرسوم الأخرى بنسبة 6.3 في المائة في ذلك العام لتبلغ نحو 27.1 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الضرائب على الإنتاج والاستهلاك ازدادت خلال الفترة 2006-2010، بحيث أصبحت تحتل المرتبة الأولى في هيكل الإيرادات الضريبية بعد أن كانت الضرائب على الدخل والأرباح تأتي في صدارة هذه الإيرادات، الملحق (4/6) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية
2010-2006

(مليار دولار)

| نسبة التغير (%) 2010 | *2010 | *2009 | 2008 | 2007 | 2006 | |
|-------------------------|-------|-------|-------|-------|------|--------------------------------------|
| 1.5 | 141.7 | 139.6 | 140.2 | 107.3 | 88.9 | الإيرادات الضريبية، وهي : |
| -3.4 | 42.5 | 44.0 | 42.8 | 32.3 | 27.0 | الضرائب على الدخل والأرباح |
| 3.9 | 46.2 | 44.5 | 41.2 | 31.1 | 24.4 | الضرائب على الإنتاج والاستهلاك |
| 1.2 | 25.9 | 25.6 | 29.1 | 22.2 | 10.9 | الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية |
| 6.3 | 27.1 | 25.5 | 27.2 | 21.6 | 26.6 | ضرائب ورسوم أخرى |

* بيانات أولية وتقديرات.

المصدر: الملحق (4/6).

وفي سياق السياسات الضريبية، فقد قام الأردن بتطبيق قانون الضريبة الموحد، الذي يشمل ضريبة الدخل والأرباح وضريبة المبيعات، منذ مطلع عام 2010. وقد تم بموجب هذا القانون زيادة الإعفاءات الضريبية على دخل الأفراد وتخفيض ضريبة الدخل على الشركات في الوقت الذي تم فيه فرض ضريبة الدخل على أرباح كبار المزارعين. وفي المقابل، فقد تمت زيادة ضريبة المبيعات على التبغ ومشتقاته والمشروبات والهواتف الخلوية. وقد نجم عن تطبيق القانون زيادة حصيللة ضريبة المبيعات في عام 2010، بحيث تجاوزت الزيادة في مستواها الانخفاض في حصيللة الضرائب على الدخل والأرباح في ذلك العام. كما باشرت عمان العمل بقانون ضرائب جديد تم من خلاله تخفيض نسب ضريبة الدخل على أرباح الشركات المحلية والأجنبية العاملة التي كانت متفاوتة إلى نسبة واحدة بواقع 12 في المائة. وقد نجم عن تطبيق هذا القانون انخفاض الإيرادات الضريبية في عمان في عام 2010، حيث تراجعت حصيللة الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة 27.8 في المائة. وفي نفس السياق، فقد قامت قطر بتطبيق قانون جديد للضريبة على أرباح الشركات الأجنبية العاملة فيها تم بموجبه فرض نسبة ضريبة موحدة مقدارها 10 في المائة بدلاً من الشرائح الضريبية على هذه الشركات التي كانت تتراوح بين 10 في المائة و 35 في المائة. أما في المغرب، فقد استمرت الحكومة في تطبيق حزمة الإجراءات التي تم اعتمادها في عام 2009 ضمن برنامج التحفيز الاقتصادي إزاء تداعيات الأزمة المالية العالمية. وتم إحداث تخفيض إضافي على الشريحة العليا لضريبة الدخل على الأفراد وزيادة سقف الإعفاء الضريبي في عام 2010، حيث تمخض ذلك عن تراجع حصيللة هذه الضريبة بنسبة 3.5 في المائة في ذلك العام.

وعلى صعيد الإيرادات غير الضريبية، فقد تراجعت من 34.6 مليار دولار في عام 2009 إلى 31.4 مليار دولار في عام 2010. ويعود هذا التراجع في جزء منه إلى استمرار العمل بسياسة الإعفاءات من بعض الرسوم، مثل رسوم تسجيل وبيع الأراضي والعقارات، والتي تم اتخاذها في مطلع عام 2009 للتصدي لتداعيات الأزمة المالية العالمية،

والتوسع في تطبيقها في بعض القطاعات لتعزيز النشاط الاقتصادي. ولقد انخفضت مساهمة الإيرادات غير الضريبية في الإيرادات العامة والمنح من 5.8 في المائة في عام 2009 إلى 4.4 في المائة في عام 2010.

أما فيما يتعلق بالدخل من الاستثمار، فقد انخفض من 35.2 مليار دولار في عام 2009 إلى 32.8 مليار دولار في عام 2010. وفي الواقع فإن العائد على الاستثمار على الصعيد العالمي ما زال منخفضاً، حيث بقيت انعكاسات الأزمة المالية العالمية مؤثرة في هذا المجال.

الإنفاق العام

ارتفع إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة من 673.1 مليار دولار في عام 2009 إلى حوالي 691.6 مليار دولار في عام 2010، أي بنمو بلغت نسبته 2.7 في المائة. وتقف وراء نسبة النمو المنخفضة في الإنفاق العام للدول العربية عوامل عدة، من أهمها العلاقة الطردية بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام، حيث تتصاعد النفقات الحكومية في الدول العربية كمجموعة مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام. فقد نما الإنفاق العام بنسبة 17.2 في المائة في عام 2006، و23.6 في المائة في عام 2007، و26.6 في المائة في عام 2008 والتي جاءت متوائمة مع النمو في الإيرادات النفطية. وقد تراجع نسبة النمو في الإنفاق العام إلى 13.9 في المائة في عام 2009 بعد تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. كما تأثر الإنفاق العام للدول العربية في عام 2010 بطبيعة السياسات المالية التي اتخذتها الدول العربية فرادى طبقاً لظروفها التي تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية ومرونة سياساتها المالية. ونما الإنفاق الجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة 4.5 في المائة في عام 2010 في حين تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 1.3 في المائة، كما تراجع صافي الإقراض الحكومي بنسبة 11.4 في المائة. وطبقاً لذلك، فقد ارتفعت حصة الإنفاق الجاري في الإنفاق العام من 70.7 في المائة في عام 2009 إلى 71.9 في المائة في عام 2010، مقابل تراجع حصة الإنفاق الرأسمالي في الإنفاق العام من 28.9 في المائة إلى 27.8 في المائة خلال الفترة ذاتها. أما صافي الإقراض الحكومي، فقد حافظ على حصته في الإنفاق العام بنسبة 0.3 في المائة.

ومع النمو المرتفع الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للدول العربية كمجموعة في عام 2010، فقد تراجع الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 38.6 في المائة في عام 2009 إلى 34.1 في المائة في عام 2010. وبالتالي، فقد انخفضت نسبة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 24.5 في المائة و9.5 في المائة على التوالي، في حين حافظ صافي الإقراض الحكومي على نسبته إلى هذا الناتج بواقع 0.1 في المائة، الملحقان (5/6) و(6/6) والجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
الإنفاق العام في الدول العربية
عامي 2009 و2010

| النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%) | | هيكل الإنفاق العام (%) | | الإنفاق العام | | | |
|---------------------------------------|-------------|------------------------|--------------|-----------------|----------------------|--------------|-----------------------------|
| | | | | نسبة التغير (%) | القيمة (مليار دولار) | | |
| | | | | | *2010 | 2009 | |
| *2010 | 2009 | *2010 | 2009 | | *2010 | 2009 | |
| 24.8 | 27.3 | 71.9 | 70.7 | 4.5 | 497.5 | 476.2 | الإنفاق الجاري |
| 9.6 | 11.2 | 27.8 | 28.9 | 1.3- | 192.0 | 194.6 | الإنفاق الراسمالي |
| 0.1 | 0.1 | 0.3 | 0.3 | 11.4- | 2.0 | 2.3 | صافي الإقراض الحكومي** |
| 34.4 | 38.6 | 100.0 | 100.0 | 2.7 | 691.6 | 673.1 | إجمالي الإنفاق العام |

* بيانات أولية وتقديرات.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.
المصادر: الملاحق (5/6)، (6/6) و(7/6).

وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية فرادى في عام 2010، فقد تراجعت هذه النسبة في غالبية الدول حيث سجل أكبر تراجع فيها في كل من الكويت وعمان والإمارات ولبنان والأردن نتيجة انخفاض مستوى الإنفاق العام. ففي الكويت، انخفضت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 63.2 في المائة في عام 2009 إلى 31.5 في المائة في عام 2010. ويعود ذلك لأن الزيادة في الإنفاق العام في عام 2009 كانت استثنائية، حيث عاود الإنفاق العام نموه التدريجي العادي في عام 2010 مقارنة بمستواه في عام 2008. وتمثلت الزيادة الاستثنائية في الإنفاق العام في عام 2009 في التحويلات الحكومية إلى صندوق التقاعد. وفي عمان انخفضت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 42.4 في المائة في عام 2009 إلى 30.3 في المائة في عام 2010، وفي الإمارات من 37.8 في المائة إلى 30.1 في المائة، وفي لبنان من 32.6 في المائة إلى 28.8 في المائة، وفي الأردن من 35.7 في المائة إلى 30.4 في المائة. وقد تراجعت هذه النسبة بدرجات أقل حيث وصلت إلى 44.7 في المائة في العراق، و38.9 في المائة في السعودية، و38.4 في المائة في جيبوتي و37.7 في المائة في الجزائر، و30.3 في المائة في مصر، و28.4 في المائة في موريتانيا، و26.7 في المائة في قطر، و18.4 في المائة في السودان. وفي حالة السودان، فتعود النسبة المتدنية للإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى التزام الحكومة الاتحادية بتحويل جزء كبير من الإيرادات النفطية إلى حكومة جنوب السودان والولايات الأخرى في إطار اتفاقية السلام الشامل مع الجنوب والتفاهات مع الولايات الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام ليتناسب مع الإيرادات العامة المتاحة. ويذكر أن التراجع في نسبة الإنفاق العام في هذه الدول جاء أيضاً نتيجة النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً في الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، الملحق (5/6).

وفي المقابل، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 في كل من ليبيا والسعودية والمغرب واليمن وسورية. فقد ارتفعت هذه النسبة في ليبيا من 44.8 في المائة في عام 2009 إلى 58.5 في المائة في عام 2010، بسبب زيادة الإنفاق العام بمقدار تجاوز النصف في عام 2010. كما ازدادت هذه النسبة في اليمن من

32.0 في المائة إلى 35.1 في المائة، وفي المغرب من 28.2 في المائة إلى 32.8 في المائة خلال الفترة ذاتها. كما ارتفعت هذه النسبة في البحرين إلى 30.5 في المائة في عام 2010، وفي سورية إلى 25.8 في المائة، وفي القمر إلى 23.3 في المائة، في حين حافظت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس على مستواها بواقع 30.4 في المائة.

وعلى صعيد السياسات المالية التي اتبعتها الدول العربية في عام 2010، فقد تأثرت بعوامل عدة من أهمها التوجهات لتحسين الوضع المالي في بعض الدول إثر تراجعها في عام 2009 جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية والإجراءات المتخذة إزاءها، واستمرار التوجهات الهادفة إلى تعزيز وتيرة النشاط الاقتصادي التي بدأتها دول أخرى في عام 2009. وقد اتبعت معظم الدول العربية سياسات مالية توسعية بأشكال مختلفة، حيث تبنت بعض الدول التركيز على زيادة الإنفاق الجاري وأخرى التركيز على تعزيز الإنفاق الرأسمالي. واتبعت دول عربية أخرى سياسة مالية منضبطة. أما في الدول العربية التي اتبعت سياسة مالية انكماشية، فقد تبنت أغلبها تخفيض الإنفاق الرأسمالي لعدم توفر مرونة كافية للسياسة المالية فيما يتعلق بالإنفاق الجاري. وبشكل عام، فقد تبنت معظم الدول العربية توجهات تهدف إلى تحسين ظروف العاملين في القطاع العام وأقررت مخصصات متزايدة لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الفئات الأقل دخلاً واستمرت في توفير الدعم للمشتقات النفطية والمواد الغذائية الرئيسية في الأسواق المحلية. وقد توخت عدة دول الحرص في التخلي عن الإجراءات التي اتخذتها في عام 2009 إزاء تداعيات الأزمة المالية العالمية للحيلولة دون التأثير سلباً على وتيرة النمو الاقتصادي في عام 2010. كما استمر بعض الدول العربية في تطبيق برامج التحفيز الاقتصادي وزيادة التحويلات الاجتماعية وخلق فرص العمل وتنمية قطاعات اقتصادية واعدة والتي كانت قد تبنتها في عام 2009 في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية. غير أن هذه التوجهات خضعت لمحددات هامة، خصوصاً في الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة، التي اختارت سياسة مالية انكماشية لمنع تفاقم الوضع المالي فيها. أما في معظم الدول الرئيسية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، فقد مكن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي هذه الدول من اتخاذ سياسات مالية توسعية ملائمة لتحقيق التطلعات الاقتصادية والاجتماعية.

ففي الدول التي اتبعت سياسات مالية توسعية في عام 2010، فقد نما الإنفاق العام⁽⁹⁾ في ليبيا بأعلى نسبة بلغت 52.8 في المائة، في حين تراوح نمو هذا الإنفاق بين 24.1 في المائة وحوالي 21.3 في المائة في موريتانيا واليمن وقطر والبحرين والعراق والمغرب. أما في السودان والقمر وسورية، فقد ارتفع الإنفاق العام في عام 2010 بنسبة تراوحت بين 16.2 في المائة و10.3 في المائة. وفيما يتعلق بليبيا، فقد ارتفع الإنفاق الجاري بنسبة 37.5 في المائة نتيجة زيادة الرواتب والأجور وإعادة تقييم وزيادة الدعم الحكومي للمشتقات النفطية في السوق المحلية. كما نما الإنفاق الرأسمالي في ليبيا بنسبة بلغت 63.9 في المائة بعد معاودة التوجهات بالإنفاق على المشاريع الاستثمارية إثر ارتفاع أسعار النفط الخام. أما في السعودية، فقد استمرت سياسة تحفيز النشاط الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة في عام 2009 للتصدي

(9) يتناول التحليل للدول العربية فرادى التغيير في الإنفاق العام بالعملة المحلية وليس بالدولار، كما يظهر في الملحق (5/6).

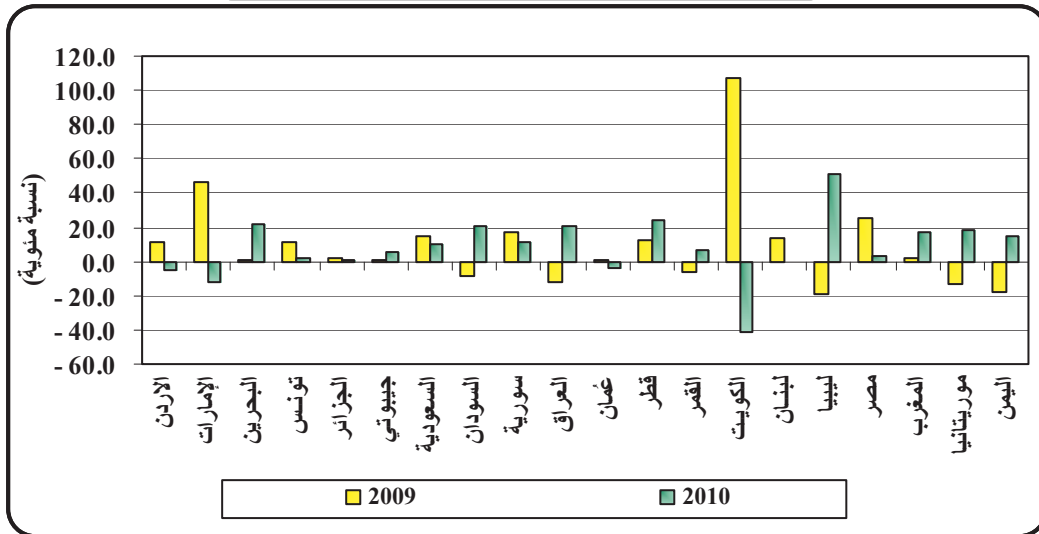
لتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تمت زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 9.2 في المائة والإنفاق الرأسمالي بنسبة 10.6 في المائة. وجاء الارتفاع في الإنفاق العام في موريتانيا جراء زيادة مخصصات الإسكان والمواصلات والعلاوات الإضافية لموظفي القطاع العام، والمخصصات الإضافية التي تم تحويلها لوكالة الأمن الغذائي للحفاظ على مخزون استراتيجي من القمح، وزيادة الإنفاق الرأسمالي، خصوصاً في استكمال المشاريع قيد التنفيذ. وقد ارتفع الإنفاق الجاري في اليمن بنسبة 8.6 في المائة في عام 2010، في حين ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 26.0 في المائة، على الرغم من أن اليمن طبقت سياسات هدفت إلى تخفيض النمو في الإنفاق الجاري، حيث قامت بإلغاء العديد من النفقات غير الضرورية وإحداث أربع زيادات متتالية في أسعار المشتقات النفطية لتخفيض كلفة الدعم الحكومي، والعمل في الوقت نفسه على زيادة المخصصات للإنفاق الرأسمالي والتحويلات الاجتماعية، الملحقان (5/6) و(7/6).

وجاءت السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها كل من قطر والبحرين متوازنة نسبياً فيما يتعلق بالإنفاق الجاري والرأسمالي، حيث تركزت التوجهات فيهما على تحفيز وتيرة النشاط الاقتصادي. وتم التركيز في العراق على زيادة الإنفاق الرأسمالي حيث تجاوز الارتفاع فيه الضعف في عام 2010، في حين اقتصر النمو في الإنفاق الجاري على حوالي 10.7 في المائة. أما في المغرب، فقد تمت زيادة الرواتب والأجور والتحويلات الاجتماعية مما أدى إلى نمو الإنفاق الجاري بنسبة بلغت 13.2 في المائة في عام 2010، في حين استمرت الحكومة في تنفيذ البرامج الاستثمارية في قطاعات اقتصادية خصوصاً في النشاطات المرتبطة بالفوسفات بحيث ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 5.3 في المائة. واتبعت القمر سياسة مالية تشفوية في الإنفاق الجاري الذي انخفض بنسبة 7.7 في المائة في حين قامت بزيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 61.5 في المائة.

وفي سياق متصل، فقد اتبعت دول عربية أخرى سياسة مالية منضبطة (التوسع في الإنفاق الحكومي لكن بمعدلات قليلة) في عام 2010 بغرض الحد من التراجع في الوضع المالي وضبط العجز المالي الكلي ضمن نطاق مقبول. وقد انطبق هذا التوجه على مصر التي ارتفع إنفاقها العام بنسبة 3.3 في المائة في السنة المالية 2010/2009، والجزائر التي ازداد الإنفاق العام فيها بنحو 3.7 في المائة في عام 2010، وجيبوتي بنسبة 5.5 في المائة، وتونس بنسبة 7.9 في المائة. وقد اتبعت الجزائر سياسة مالية منضبطة بعد عدة أعوام من إتباع سياسة مالية توسعية حيث باشرت بتنفيذ برامج استثمارية كبيرة في مجال البنية التحتية وقامت بزيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية وأفردت مخصصات لزيادة فرص العمل المنتج. وبعد تسجيلها لعجز مالي كلي في عام 2009، ولأول مرة منذ سنوات، فقد توخت سياسة مالية منضبطة. وقامت الجزائر بزيادة إنفاقها الجاري بنسبة 13.9 في المائة في عام 2010 للوفاء بالتزاماتها المسبقة بزيادة الرواتب والأجور، في حين خفضت إنفاقها الرأسمالي بنسبة 8.2 في المائة. أما تونس، فقد اختارت سياسة مالية أكثر انضباطاً من تلك التي اتبعتها في عام 2009 للتصدي لانعكاسات الأزمة المالية العالمية عبر برنامج التعافي الاقتصادي. وقد استمرت تونس بتطبيق عناصر من هذا البرنامج حتى لا تتأثر وتيرة النشاط الاقتصادي وخصوصاً في القطاعات التصديرية.

ومن جهة أخرى، فقد اتبعت الإمارات والأردن وعمان ولبنان سياسة مالية انكماشية في عام 2010 بعد أن قامت هذه الدول بإتباع سياسة مالية توسعية بدرجات متفاوتة في عام 2009. ففي الإمارات، وفي أعقاب نمو الإنفاق العام بنسبة 46.4 في المائة في عام 2009، فقد تم تخفيضه بنسبة 12.4 في المائة في عام 2010 نتيجة التباطؤ في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى والحرص على تخفيض حجم التحويلات إلى الشركات الحكومية. وبالتالي، فقد تراجع الإنفاق الرأسمالي في الإمارات بنسبة 45.6 في المائة في عام 2010، في حين نما الإنفاق الجاري بنسبة بلغت 13.6 في المائة. كما اتخذ الأردن إجراءات تقشفية في مجال الإنفاق الجاري الذي يتسم بعدم المرونة لكونه في الغالب مكون من الرواتب والأجور وكلفة التقاعد للموظفين وخدمة الدين العام. وقد اقتصر النمو في الإنفاق الجاري في الأردن على 3.5 في المائة. أما الإنفاق الرأسمالي فتم تخفيضه بنسبة 33.4 في المائة بعد التخلي عن برامج استثمارية طموحة. وبالتالي، فقد تراجع الإنفاق العام في الأردن بنسبة 5.3 في المائة في عام 2010 مقابل نموه بنسبة 11.0 في المائة في عام 2009. أما لبنان، فقد اتبع سياسة مالية انكماشية معتدلة حيث قام بتخفيض الإنفاق العام بنسبة 0.7 في المائة في عام 2010 بعد أن اتخذ سياسة مالية توسعية في عام 2009 تمثلت في زيادة نسبة الإنفاق العام بحوالي 13.3 في المائة. وفي عُمان، تراجع الإنفاق العام بنسبة 3.5 في المائة في عام 2010، حيث جاء التخفيض بأكمله في الإنفاق الرأسمالي نتيجة توجهات السياسة المالية بالعمل على الحيلولة دون تسجيل المزيد من التراجع في الوضع المالي، الشكل (3).

الشكل (3) : نمو الإنفاق العام في الدول العربية بالعملة المحلية لعامي 2009 و2010



المصدر: الملحق (5/6).

وفي ظل تفاوت الظروف الاقتصادية وتباين الموارد الطبيعية والمالية والتوجهات الاقتصادية في عام 2010، فقد اتبعت الدول العربية سياسات مختلفة في مجالي الإنفاق الجاري والرأسمالي. وبشكل عام، وحيث أن السياسات المالية المرتبطة بالإنفاق الجاري تتسم بمرونة أقل مقارنة بتلك المرتبطة بالإنفاق الرأسمالي، فقد جاءت التغيرات في الإنفاق

الجاري أقل حدة منها في الإنفاق الرأسمالي. ففي الدول التي اتبعت سياسة مالية انكماشية، فقد قام معظمها بتخفيض الإنفاق الرأسمالي بشكل ملموس في الوقت الذي حد فيه من النمو في الإنفاق الجاري، باستثناء لبنان، الذي قام بتخفيض الإنفاق الجاري وزاد من إنفاقه الرأسمالي. أما في الدول الأربع التي اتبعت سياسة مالية منضبطة، فقد قامت مصر وجيبوتي بضبط الإنفاق الجاري والتوسع في الإنفاق الرأسمالي في حين اتخذت تونس سياسة معاكسة وعمدت الجزائر إلى تخفيض إنفاقها الرأسمالي. وفي الدول التي اتبعت سياسة مالية توسعية، فقد عمد العديد منها إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بشكل أكبر من الإنفاق الجاري. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن حصة الإنفاق الرأسمالي من الإنفاق العام تبقى مرتفعة في ليبيا، حيث تجاوزت 50 في المائة في العامين السابقين، ومرتفعة أيضاً في كل من الجزائر وعمان وسورية حيث زادت عن 40 في المائة، ومنخفضة في لبنان والسودان حيث جاءت دون 5 في المائة و14 في المائة على التوالي خلال الفترة ذاتها. أما في الدول العربية كمجموعة، فقد تمخضت التطورات في السياسات المالية العربية عن زيادة حصة الإنفاق الجاري في الإنفاق العام من حوالي 70.7 في المائة في عام 2009 إلى 71.9 في المائة في عام 2010، وتراجعت حصة الإنفاق الرأسمالي من 28.9 في المائة إلى 27.8 في المائة لنفس الفترة.

وعلى صعيد التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري في الدول العربية كمجموعة، فقد استمرت نفقات الخدمات الاجتماعية في تبايناً مرتبة الأولى في التخصص الوظيفي للنفقات الجارية تلتها نفقات الأمن والدفاع ثم نفقات الخدمات العامة. وقد تقدمت نفقات الشؤون الاقتصادية إلى المرتبة الرابعة بعد تراجع أهمية النفقات الأخرى في عام 2010. وقد ازدادت حصة نفقات الخدمات الاجتماعية في الإنفاق الجاري من 29.9 في المائة في عام 2009 إلى 32.2 في المائة في عام 2010، ونفقات الخدمات العامة من 19.0 في المائة إلى 22.6 في المائة، في حين لم يطرأ تغيير يذكر على حصة كل من نفقات الأمن والدفاع ونفقات الشؤون الاقتصادية خلال الفترة ذاتها. أما حصة النفقات الأخرى فقد انخفضت بحدة من 15 في المائة في عام 2009 إلى 8.4 في المائة في عام 2010، والتي يمكن إيعازها إلى إعادة تصنيف النفقات المرتبطة بتمويل البرامج الاستثنائية التي اتخذتها بعض الدول العربية في عام 2009 للتصدي لتداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاداتها، الملحق (8/6).

الوضع الكلي للموازنات العامة

أدى تحسن الأداء المالي في بعض الدول العربية والنمو الجيد في الإيرادات النفطية وإيرادات الغاز الطبيعي والمواد الخام الأخرى إلى تحول الوضع الكلي للموازنة العامة المجمععة للدول العربية من عجز بلغ مقداره حوالي 74 مليار دولار في عام 2009 إلى فائض مالي كلي متواضع بمقدار 20.6 مليار دولار في عام 2010. وقد نما الفائض المالي الكلي للدول العربية كمجموعة بشكل شبه مطرد خلال السنوات القليلة الماضية مدفوعاً بشكل أساسي بالنمو الكبير في الإيرادات النفطية، حيث وصل إلى مستوى قياسي في عام 2008 بلغ 286.9 مليار دولار، قبل أن يتحول إلى عجز مالي كلي كبير في عام 2009 جراء الأزمة المالية العالمية. وقد انعكست هذه التغيرات على نسبة الفائض المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 14.4 في المائة في عام 2008، ثم الفائض إلى عجز مالي كلي بلغت

نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 4.2 في المائة في عام 2009. وقد بلغت نسبة الفائض المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة واحد في المائة في عام 2010، الملحق (9/6) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
الموازنة العامة العربية المجمععة
العجز أو الفائض
2010-2006

| الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | الفائض الكلي (مليار دولار) | الفائض الجاري (مليار دولار) | |
|---|--|----------------------------|-----------------------------|--------------|
| 11.5 | 16.5 | 157.5 | 226.7 | 2006 |
| 8.9 | 17.3 | 141.3 | 274.1 | 2007 |
| 14.4 | 22.7 | 286.9 | 453.9 | 2008 |
| 4.2- | 6.9 | 74.0- | 119.9 | 2009 |
| 1.0 | 10.5 | 20.6 | 210.9 | *2010 |

* بيانات أولية وتقديرات.
المصادر: الملحقان (9/6) و (10/6).

أما فيما يتعلق بالفائض الجاري للموازنة العامة المجمععة للدول العربية، وهو الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة والإنفاق الجاري، فقد شهد ارتفاعاً من 119.9 مليار دولار في عام 2009 إلى 210.9 مليار دولار في عام 2010. ويعود الارتفاع في الفائض الجاري إلى نمو الإيرادات العامة بنسبة 18.9 في المائة مقابل نمو الإنفاق الجاري بنسبة 4.5 في المائة. ويشار أيضاً إلى أن الفائض الجاري تراجع بشكل حاد في عام 2009 بعد سنوات من النمو الطرد. وبعد تنامي نسبة الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 22.8 في المائة في عام 2008، فقد تقلصت هذه النسبة إلى 6.9 في المائة في عام 2009، لتعاود بعدها الارتفاع إلى 10.4 في المائة في عام 2010.

شهدت معظم الدول العربية نمو الفوائض الجارية في مالياتها العامة في عام 2010 وينسب متفاوتة، حيث سجلت الدول النفطية منها أعلى معدلات نمو. غير أن الفائض الجاري في كل من قطر وجيبوتي تراجع في ذلك العام. وفي المقابل، فقد استمر كل من مصر والأردن ولبنان والسودان واليمن والقمر في تكبد عجز في فوائضها الجارية. وقد ارتفع العجز المالي الجاري في الأردن وتفاقم في مصر، في حين انخفض هذا العجز في لبنان وتراجع بشكل ملموس في كل من اليمن والسودان والقمر، الملحق (10/6).

وعلى صعيد الفائض المالي الكلي، وهو الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة والمنح وإجمالي الإنفاق العام، فقد شهدت معظم الدول العربية تطورات إيجابية فيه. فقد ارتفع الفائض المالي الكلي في الكويت والعراق وليبيا والقمر، وتحول العجز المالي الكلي في السعودية وعمان إلى فائض. كما تراجع العجز المالي الكلي بدرجات متفاوتة في كل من الإمارات والجزائر والأردن وتونس والسودان ولبنان وموريتانيا واليمن. وفي المقابل، فقد تقلص الفائض المالي الكلي

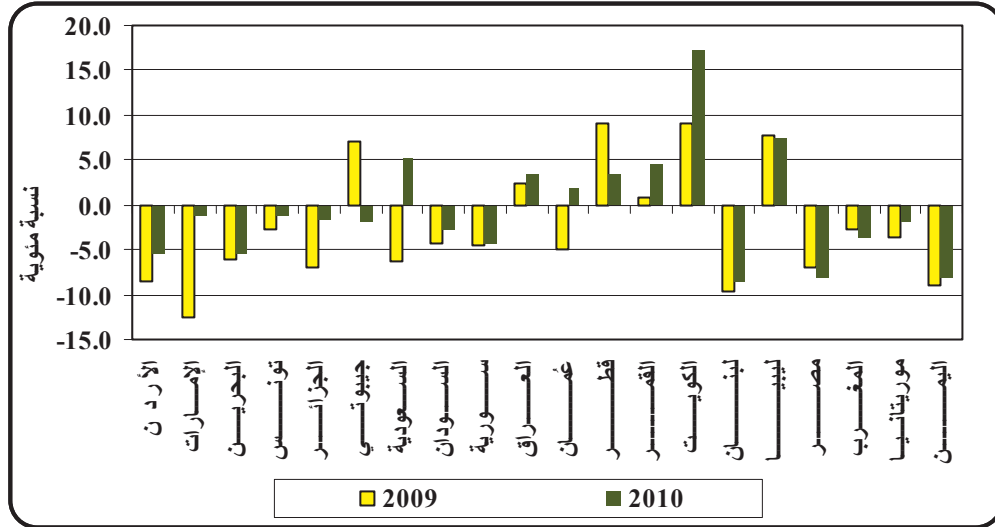
في قطر بمقدار النصف وتحول الوضع المالي الكلي في جيبوتي من فائض على عجز. كما ارتفع العجز المالي الكلي في مصر والمغرب وسورية والبحرين. وتدل هذه التطورات إلى أن أداء الدول المصدرة الرئيسية للنفط الخام، بشكل عام، كان أفضل من أداء الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بعد نمو الإيرادات النفطية في عام 2010. وفي الواقع، فإن الفائض المالي الكلي المسجل في عام 2010 جاء مصدره من الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط الخام والغاز الطبيعي.

ويتمثل المقياس الأهم للوضع المالي في نسبة الفائض أو العجز المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي والتغير في هذه النسبة. فقد شهدت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط تحسناً كبيراً في هذا المجال، حيث ارتفعت نسبة الفائض المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الكويت من 9.5 في المائة في عام 2009 إلى 18.0 في المائة في عام 2010، وفي القمر من 0.9 في المائة إلى 4.6 في المائة، وفي العراق من 2.3 في المائة إلى 3.6 في المائة. كما تحول العجز المالي الكلي في كل من السعودية وعمان والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 6.1 في المائة ونحو 4.9 في المائة على التوالي في عام 2009 إلى فائض مالي كلي وصلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.2 في المائة و1.9 في المائة على التوالي في عام 2010. أما في قطر، فقد تراجعت نسبة الفائض المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 9.0 في المائة في عام 2009 إلى 3.4 في المائة في عام 2010، وفي ليبيا من 7.7 في المائة إلى 7.5 في المائة.

كما شمل التحسن في الوضع المالي دولاً عربية عديدة انخفضت فيها نسبة العجز المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بدرجات متفاوتة. فقد تقلصت هذه النسبة في الإمارات من 12.6 في المائة في عام 2009 إلى 1.3 في المائة في عام 2010، وفي الجزائر من 7.1 في المائة إلى 1.4 في المائة، وانخفضت في السودان من 4.3 في المائة إلى 2.6 في المائة، وتراجعت في تونس من 2.8 في المائة إلى 1.3 في المائة. وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته نسبة العجز المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول عربية أخرى، إلا أن الوضع المالي فيها ما زال صعباً. فقد تراجعت هذه النسبة في لبنان من 9.7 في المائة في عام 2009 إلى 8.5 في المائة في عام 2010، وفي اليمن من 9.1 في المائة إلى 8.1 في المائة، وفي البحرين من 6.1 في المائة إلى 5.3 في المائة، وفي الأردن من 8.9 في المائة إلى 5.6 في المائة، وفي سورية من 4.5 في المائة إلى 4.4 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وفي المقابل، فقد تفاقم الوضع المالي في مصر والمغرب وجيبوتي. ففي مصر، ارتفعت نسبة العجز المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6.9 في المائة في عام 2009 إلى 8.1 في المائة في عام 2010، وفي المغرب من 2.7 في المائة إلى 3.7 في المائة. أما في جيبوتي، فقد تحول الفائض المالي الكلي التي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.1 في المائة في عام 2009 إلى عجز مالي كلي وصلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.9 في المائة في عام 2010، الشكل (4).

الشكل (4) : نسبة الفائض / العجز الكلي في المالية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لعامي 2009 و2010



المصدر: الملحق (9/6).

بيّنت التطورات في الوضع المالي الكلي في العديد من الدول العربية الارتباط القوي لهذه التطورات بالإيرادات النفطية. وعلى الرغم من المساهمة الكبيرة لهذه الإيرادات في التنمية الاقتصادية وفي التطور العمراني والحضري في الدول العربية المصدر الرئيسي للنفط الخام، إلا أن تقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية تؤثر بشكل كبير ليس فقط على وتيرة النمو الاقتصادي بل على الوضع المالي في هذه الدول. ومن جهة أخرى، أدت تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى تفاقم الوضع المالي في معظم الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في عام 2009، واستمرت هذه الأزمة والإجراءات المتخذة للحد من تداعياتها في التأثير على الوضع المالي في عام 2010. فما زالت عدة دول عربية تعاني من عجز مالي كلي كبير كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وإزاء هذه الظروف، فإن الضرورة تقتضي العمل على تعزيز الجهود في مجال تنويع مصادر الإيرادات العامة وتعزيزها، وترشيد الإنفاق الجاري ومشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية الكبرى بهدف تخفيف الأعباء على الحكومة في مجال الإنفاق الاستثماري.

تطورات الدين العام الداخلي

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للدول العربية كمجموعة بنسبة 8.8 في المائة في عام 2010 ليلبلغ 306.1 مليار دولار في الدول المتوفرة بشأنها بيانات بهذه المديونية. غير أن نسبة المديونية العامة الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 34 في المائة في عام 2009 إلى 33.3 في المائة في عام 2010، الملحق (11/6) والجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
المديونية العامة الداخلية للدول العربية
عامي 2009 و2010

| إجمالي الدين العام الداخلي | | |
|---------------------------------------|-----------------------------|-------|
| النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%) | الرصيد القائم (مليار دولار) | |
| 34.0 | 281.4 | 2009 |
| 33.3 | 306.1 | *2010 |

* بيانات أولية وتقديرات.

المصدر: تم احتسابه على أساس الدول المتوفر حولها بيانات لكل من العامين 2009 و 2010 في الملحق (11/6).

وعلى صعيد أداء الدول العربية الخاص بالمديونية العامة الداخلية في عام 2010، فقد ارتفع الرصيد القائم لهذه المديونية في كل من الجزائر واليمن والأردن ومصر والعراق ولبنان وسورية والمغرب بدرجات متفاوتة. ويعود ارتفاع الدين العام الداخلي في معظم هذه الدول إلى ازدياد الحاجة لتمويل العجز المالي الكلي. ففي الجزائر، ارتفع رصيد المديونية العامة الداخلية بنسبة 31.7 في المائة في عام 2010، حيث آثرت الجزائر اللجوء إلى الاقتراض الداخلي لتمويل العجز في الوقت التي استمرت فيه بإتباع سياسة تخفيض حجم مديونيتها الخارجية. كما ارتفعت مديونية اليمن الداخلية بنسبة 27.6 في المائة في عام 2010 بعد لجوءها إلى الاقتراض المباشر من البنك المركزي لتمويل العجز المالي. أما في الأردن الذي ازداد فيه رصيد الدين العام الداخلي بنسبة 12.6 في المائة في عام 2010، فقد تم الاعتماد على الاقتراض المحلي والخارجي بشكل شبه متوازن لتمويل العجز المالي الكبير. وفي مصر، ازدادت المديونية الداخلية بنسبة بلغت 9.7 في المائة في عام 2010. ويشار إلى أن الدين العام الداخلي لمصر يمثل حوالي 55 في المائة من إجمالي الدين العام الداخلي للدول العربية المتوفر بيانات بشأنها. كما ارتفع الدين العام الداخلي في العراق بنسبة 8.9 في المائة وفي لبنان بنسبة 7.3 في المائة في عام 2010، في حين جاء الارتفاع طفيفاً في كل من سورية والكويت والمغرب. وفي المقابل، فقد تراجع رصيد الدين العام الداخلي القائم في تونس بنسبة 11.7 في المائة في عام 2010 وتم موازنة هذا التراجع بالاعتماد على الاقتراض الخارجي. كما انخفض رصيد المديونية الداخلية في موريتانيا بنسبة 1.2 في المائة في العام نفسه.

وقد تراجع عبء المديونية الداخلية في معظم الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، حيث انخفضت نسبة رصيد الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس وسورية والعراق والكويت ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا، في حين ارتفعت هذه النسبة في كل من الأردن والجزائر واليمن. فقد تراجعت نسبة المديونية الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان من 85.4 في المائة في عام 2009 إلى 81.6 في المائة في عام 2010، وفي مصر من 80.3 في المائة إلى 76.1 في المائة، وفي موريتانيا من 28.1 في المائة إلى 23.2 في المائة خلال الفترة نفسها.

كما انخفضت هذه النسبة في سورية إلى 17.9 في المائة في عام 2010، وفي تونس إلى 15.9 في المائة، وفي العراق إلى 6.5 في المائة، وفي الكويت إلى 5.6 في المائة، وفي المغرب إلى 41.5 في المائة. أما في الأردن، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 42.5 في المائة في عام 2010، وازدادت في اليمن إلى 20.2 في المائة، وفي الجزائر إلى 9 في المائة في عام 2010.

وعند الأخذ بعين الاعتبار العبء الكلي للمديونية العامة، متضمنة المديونيتين الداخلية والخارجية في الدول المتوفرة بيانات بشأنها في كل من العامين 2009 و2010، نجد أن العبء في بعض من هذه الدول يبقى كبيراً على الرغم من تراجع مؤخرًا. ففي لبنان، فقد بلغت نسبة المديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 133.3 في المائة في عام 2010 بعد تراجعها من 145.6 في المائة في عام 2009. كما وصلت هذه النسبة إلى 114.6 في المائة في موريتانيا في عام 2010 مقارنة بنحو 131.7 في المائة في عام 2009، وتراجعت في مصر إلى 92.1 في المائة من 98.0 في المائة، وتراجعت أيضاً في كل من تونس من 66.4 في المائة إلى 64.7 في المائة وفي سورية من 27.7 في المائة إلى 25.4 في المائة خلال الفترة ذاتها. أما في المغرب، فقد ارتفعت نسبة المديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 63.2 في المائة في عام 2009 إلى 67.4 في المائة في عام 2010، وفي الأردن من 64.8 في المائة إلى 67.1 في المائة. كما ازدادت المديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليمن من 37.9 في المائة في عام 2009 إلى 41 في المائة في عام 2010، وارتفعت في الجزائر من 12.0 في المائة إلى 12.5 في المائة⁽¹⁰⁾، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
المديونية العامة الإجمالية للدول العربية
عامي 2009 و2010

(مليون دولار)

| الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | | الدين العام الإجمالي | | الدين الداخلي | | الدين الخارجي | | |
|---|-------|----------------------|---------|---------------|---------|---------------|--------|-----------|
| 2010 | 2009 | 2010 | 2009 | 2010 | 2009 | 2010 | 2009 | |
| 67.1 | 64.8 | 17,758 | 15,451 | 11,255 | 9,994 | 6,503 | 5,457 | الأردن |
| 64.7 | 66.4 | 28,629 | 28,935 | 7,017 | 7,951 | 21,612 | 20,984 | تونس |
| 12.5 | 12.0 | 20,233 | 16,637 | 14,776 | 11,224 | 5,457 | 5,413 | الجزائر |
| 25.4 | 27.7 | 14,983 | 14,934 | 10,514 | 10,257 | 4,469 | 4,677 | سورية |
| 133.3 | 145.6 | 52,293 | 50,847 | 32,019 | 29,835 | 20,274 | 21,012 | لبنان |
| 92.1 | 98.0 | 201,115 | 184,653 | 166,122 | 151,366 | 34,993 | 33,287 | مصر |
| 67.4 | 63.2 | 61,513 | 57,214 | 37,937 | 37,846 | 23,576 | 19,368 | المغرب |
| 114.6 | 131.7 | 4,159 | 3,991 | 841 | 852 | 3,318 | 3,139 | موريتانيا |
| 41.1 | 37.9 | 12,055 | 10,671 | 5,916 | 4,636 | 6,139 | 6,035 | اليمن |

المصدر: الملحقان (11/6) و(6/9).

(10) يتناول الفصل التاسع بالتفصيل المديونية العامة الخارجية للدول العربية.